

Distr.
GENERAL

S/1998/111
10 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل طيه موقف الجمهورية العربية السورية إزاء وثيقة مجلس الأمن S/1998/44 المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميخائيل وهبه
السفير
المندوب الدائم

[الأصل: بالعربية]

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الوثيقة رقم S/1998/44 المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التي تتناول مسألة حذف بعض البنود من قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

أولاً: بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإحاطتكم علماً بأن حكومة الجمهورية العربية السورية تعترض بشدة على حذف البند رقم ٢٩ المعنون "رسالة مؤرخة في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة (S/17787)" إذ أن هذه الرسالة تتضمن إشارة إلى أحد الأدلة الدامغة على ممارسة إسرائيل لإرهاب الدولة وتحديدها للإرادة الدولية التي تقف ضد هذا النوع من القرصنة. وتبذل جهوداً مستمرة لمحاربة مثل هذه السياسات.

ثانياً: تعترض حكومة الجمهورية العربية السورية بنفس الشدة على حذف البنود التالية:

البند ١: قضية فلسطين

البند ١٧: مشكلة الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية

البند ٢٠: مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

وهذه البنود لها أهمية بالغة، لا سيما وأن الحكومة الإسرائيلية الحالية تتحدى قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام وإرادة المجتمع الدولي، ولأن القضية برمتها تقع تحت مسؤولية مجلس الأمن في إطار صيانة السلام والأمن الدوليين.

ومما يدعو للأسف الحقيقي أن عدم نظر مجلس الأمن في هذه البنود يعود لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة هذه البنود بحجة المباحثات الجارية بين الأطراف في إطار عملية السلام.

ثالثاً: إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً موقفها الوارد في رسالتها السابقة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ بأن إبقاء البنود لمدة عام واحد فقط هو معيار غير مقبول تم استحداثه دون مشاورات مسبقة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويفرض على هذه الدول أمراً واقعاً لم تشارك في صنعه، ولم يتم التشاور معها بشأنه. كما أن الحذف التلقائي للبنود التي لا ينظر فيها رسمياً مجلس الأمن لمدة خمس سنوات، يعد تجاهلاً خطيراً للطريقة المثلى التي يجب أن يتبعها المجلس لدى مناقشته بعض القضايا الهامة.

وأخيراً في الوقت الذي تعتقد فيه حكومة الجمهورية العربية السورية أن المهام المعروضة على مجلس الأمن الدولي أكبر بكثير من مجرد العمل على تبسيط قائمة الموضوعات المعروضة عليه أو حذفها فإنها ترجو مجلس الأمن أن يعيد النظر في مقرره خدمة للسلم والأمن الدوليين.

(توقيع) ميخائيل وهبه

السفير

المندوب الدائم

— — — — —